

Distr.  
GENERAL

A/53/205  
S/1998/711  
4 August 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن  
السنة الثالثة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الثالثة والخمسون  
البندين ١١٢ و ١١٣ من جدول  
الأعمال المؤقت\*  
حق الشعوب في تقرير المصير  
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

لقد أبقيتكم على علم دائم بتطور الحالة في جنوب آسيا، الآخذة في التدهور والتي هي في سبيلها إلى أن تكون سببا في تزايد مخاوف المجتمع الدولي.

ففي أعقاب التسلح النووي لجنوب آسيا، أصبح لزاما على كل من الهند وباكستان أن يعالجا على وجه السرعة وبطريقة شاملة قضايا السلام والأمن، لا سيما ما يتعلق منها بضبط النفس والاستقرار في المجالين النووي والتقليدي، وتجنب النزاع، واعتماد تدابير بناء الثقة. وقد أجمع المجتمع الدولي على الرأي القائل بأن تدهور الحالة الأمنية في جنوب آسيا، ولا سيما التطورات التي استجدت في الآونة الأخيرة، مرتبط ارتباطا لا مفر منه بالنزاع المعلق بشأن جامو وكشمير.

وكما تعلمون جيدا، فإن باكستان ملتزمة بإجراء حوار هادف مع الهند بشأن القضايا المتعلقة بالسلام والأمن في جنوب آسيا، والسبب الأساسي للتوتر القائم بين البلدين، وهو النزاع بشأن جامو وكشمير.

وفي الشهر الماضي، ذهب رئيس وزراء باكستان إلى كولومبو يحدوه الأمل في التوصل إلى نتيجة إيجابية من عقد اجتماع ثنائي مع نظيره الهندي في سياق مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الوزراء أمام القمة، أعلن سيادته على المبدأ استعداد باكستان لاستئناف الحوار مع الهند على أساس الاتفاق الذي توصل إليه البلدان في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في إسلام آباد.

.A/53/150 \*

ومع الأسف، لم يثمر الاجتماع المعقود في كولومبو. وكانت الهند غير مستعدة لأن تناقش بأي قدر من التحديد أو الاستعجال أهم قضايا السلام والأمن، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، وجامو وكشمير، التي كان المجتمع الدولي محقا في الحث على ضرورة معالجتها باتخاذ إجراء إيجابي ودون أي مضيعة للوقت. كما أن وزير خارجية البلدين اللذين اجتمعا في كولومبو عقب اجتماع رئيسي الوزراء فشلا في إحراز أي تقدم. وكان جهد الهند منصبا على تمييع القضايا الرئيسية عن طريق دمجها مع قضايا أقل شأنًا بكثير فيما أطلق عليه "النهج المركب" تجاه الحوار الثنائي. ويتعارض هذا مع التفاهم الذي تم التوصل إليه في إسلام آباد بشأن آلية إدارة الحوار.

ونظرا للنهج السلبي الذي اتبعته الهند تجاه استئناف الحوار، ترى باكستان أن من المناسب تسليم قائمة تدابير بناء الثقة المرفقة إلى الهند لكي تعتمدهما، بغية تخفيف حدة التوتر في كشمير الخاضعة لسيطرة الهند، وتحسين حالة سكان كشمير (انظر المرفق).

وقد زاد الحالة تعقيدا ما قامت به الهند مؤخرا من قصف بالمدفعية والأسلحة النارية دون استفزاز على طول جبهة عريضة على خط المراقبة في جامو وكشمير، مما أسفر عن وقوع خسائر فادحة بين المدنيين وأضرار كبيرة في الممتلكات. وزاد ذلك من سوء الحالة عموما إلى درجة كبيرة. ونحن نرى في هذا جزءا من نمط متكرر، كما أنه يبدو، مع الأسف، جهدا للتخويف لا سبيل إلى نجاحه. ويساورنا قلق بالغ من احتمال حدوث مزيد من التدهور في الحالة، لا يمكن التنبؤ بعواقبه.

وإننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الهند على ضبط النفس ونصحها باستئناف الحوار. ومن جانبنا، فإن باكستان على استعداد لأن تعالج على الفور قضايا الأمن والسلام، بما في ذلك تدابير بناء الثقة وجامو وكشمير. كما أننا مستعدون للاتفاق في الوقت نفسه على جدول زمني لعقد اجتماعات بشأن جميع القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال الحوار بين الهند وباكستان، على النحو المحدد في اتفاق ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وأود أن أؤكد من جديد أنه، بالتوازي مع الجهود التي تبذلها باكستان لاستئناف الحوار الهادف مع الهند، ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) توجيه قدر أكبر من الاهتمام من جانب الأمين العام لحل القضايا المعلقة بين الهند وباكستان، ولا سيما قضية جامو وكشمير الرئيسية؛

(ب) تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وتقديم تقاريره بصفة منتظمة إلى مجلس الأمن؛

(ج) تعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن جامو وكشمير.

وإني على ثقة من أن هذه الاقتراحات ستعال ما تستلزمه حالة التوتر القائمة في جنوب آسيا من دراسة ومتابعة بصورة متأنية.

وسأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١١٢ و ١١٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد كمال  
السفير والممثل الدائم

مرفق

تدابير بناء الثقة في جامو وكشمير التي تقترحها باكستان

نتقدم باقتراح تدابير بناء الثقة التالية بغية تخفيف حدة التوتر القائمة في جامو وكشمير:

- (أ) تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وسلطته على تسيير دوريات على جانبي خط المراقبة، مع تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن؛
- (ب) إخلاء سبيل المحتجزين من سكان كشمير؛
- (ج) إزالة نقاط المراقبة التابعة للجيش الهندي في سريناغار وسائر مدن كشمير وقراها؛
- (د) إجراء خفض تدريجي للقوات الهندية في بلدات وقرى كشمير الخاضعة لسيطرة الهند؛
- (هـ) وقف عمليات البحث والاعتقال؛
- (و) نقل المعلومات بشأن الأشخاص المفقودين في كشمير الخاضعة لسيطرة الهند؛
- (ز) وضع مراقبين تابعين للجنة الصليب الأحمر الدولية، ومراقبين لحقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة في كشمير الخاضعة لسيطرة الهند؛
- (ح) الاعتراف بمؤتمر جميع الأحزاب من أجل الحرية كممثل شرعي للكشميريين.
- وينبغي للهند أن تنظر في الاقتراحات المذكورة أعلاه في سياق الجهود المبذولة من أجل معالجة قضية جامو وكشمير التي تشكل المشكلة الرئيسية بين باكستان والهند.

-----